الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٤٦

الأربعاء ، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١
الساعة ١٥/٢٥

نيويورك

المحتويات

الصفحة

البند ٨ من جدول الأعمال :
إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال :
(أ) تقرير المكتب
التقرير الثالث للمكتب ١٠٨١

البند ٣٧ من جدول الأعمال :
بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية..... ١٠٨١

الرئيس : السيد عصمت ط . كتّاني (العراق)

البند ٨ من جدول الأعمال

اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال (تابع)*

(أ) تقرير المكتب

التقرير الثالث للمكتب
(A/36/250/Aold.2)

١ - **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : يوصي المكتب في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) من الفقرة ١ من التقرير الثالث للمكتب بادراج بند اضافي في جدول أعمال الجمعية العامة بعنوان « قرار اسرائيل شق قناة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت » مع تخصيص هذا البند للجنة السياسية الخاصة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية ؟

وقد تقرر ذلك (انظر الفقرة ٣ أدناه) .

٢ - **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : وفي الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) من الفقرة ٢ من نفس التقرير يوصي المكتب الجمعية العامة بادراج بند اضافي آخر في جدول أعمالها عنوانه « التمثيل المنصف في لجنة القانون الدولي وتوسيع عضويتها » . وبأن يتم بحث هذا البند في الجلسات العامة مباشرة قبل تناول البند الفرعي (و) من البند ١٧ وهو البند الخاص بانتخاب أعضاء اللجنة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق أيضا على هذه التوصية ؟

وقد تقرر ذلك (انظر الفقرة ٣ أدناه) .

٣ - **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : وفي الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من الفقرة ٣ من التقرير يوصي المكتب الجمعية العامة بأن تدرج في جدول اعمالها بندا اضافيا بعنوان « النظام الانساني الدولي الجديد » وأن يخصص هذا البند للجنة الثالثة . هل لي أن أعتبر الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية أيضا ؟

وقد تقرر ذلك (المقرر ٤٠٢/٣٦) .

٤ - **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : وسيجري ابلاغ اللجان الرئيسية المعنية بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة الآن .

٥ - والآن أعطي الكلمة للسيد ممثل اسرائيل الذي طلب الادلاء ببيان في هذا الشأن .

٦ - **السيد جان (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : أود أن أسجل اعتراضات وفدي على ادراج البند المقترح في الوثيقة A/36/243 في جدول أعمال الجمعية العامة للأسباب التي أوضحناها في بياننا في أثناء الجلسة ٤ للمكتب المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر .

البند ٣٧ من جدول الأعمال

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

٧ - **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : أود أن أذكّر الجمعية العامة بجزء من بيان أدليت به عند اختتام المناقشة العامة في هذه القاعة في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر الماضي . وفيما يلي نص هذا الجزء :

« وأرجو أن تعذروني اذا ما أشرت الى بند واحد معين في جدول أعمالنا أحيل الينا من الدورة الخامسة والثلاثين ، وأعني به البند ٣٧ المعنون « بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية » . وقد كان هذا أحد البنود التي أظهرت بشأنها الدول الأعضاء أوسع نطاق من الاهتمام واتفاق الرأي . ان عددا كبيرا من البلدان التي شاركت في المناقشة ، قد أشارت بصفة خاصة الى هذا البند وأعربت عن آمالها وأمانيها في أن يكون بالامكان خلال الدورة الحالية اتخاذ قرار بشأن بدء هذه المفاوضات . وأود أن أضم صوتي ، كما فعل سلفي ، مع هذه الآمال والأماني لكي أعبر عن أملي الخالص في أن يتحقق هذا الهدف » [الجلسة ٣٣ ، الفقرة ٤٣٠] .

٨ - ومنذ ذلك التاريخ ، فقد انفقت الكثير من الوقت حول

* مستأنفة من الجلسة ٤٠ .

Digitized by UNOG Library

هذا البند في مشاوراتي الخاصة ، ربما اكثر مما انفقت حول البنود الاخرى مجتمعة ، وانني انوي ان افعل كل ما هو من سلطة الرئيس تلمسا لتوافق الآراء حول هذا البند البالغ الأهمية .

٩ ـ والآن قبل ان نستمع الى المتحدث الأول ، أود ان اقترح ان تقفل قائمة المتحدثين غدا ٥ تشرين الثاني/نوفمبر في الحادية عشرة صباحا ، فاذا لم اسمع اعتراضا فسوف اعتبر ان الجمعية تقرر ذلك .

وقد تقرر ذلك .

١٠ ـ **السيد بجاوي** (الجزائر) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : باسم مجموعة الـ ٧٧ يشرفني ان اتحدث بخصوص البند ٣٧ من جدول الأعمال . ومرة اخرى ، فاننا نتشاور هنا حول الطريقة المحددة الاكثر فعالية للبدء في مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من اجل التنمية .

١١ ـ اننا لم نعد نريد ان نتحدث عن الفرص التي فاتتنا ، ولكن نذكر فقط ان لقاءنا اليوم يقع في اطار امتداد توافق الآراء ويحمل آمالا عريضة تعطيه كل مغزاه ومعناه ، وعلينا حينئذ ان نواصل بالعمل البناء المثمر التعهد الرسمي المشترك من قبلنا جميعا بالعمل من اجل تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد .

١٢ ـ ان عملية البدء في المفاوضات العالمية قد تطلبت الكثير من الجهود المتواصلة وقد كانت موضع مناقشات طويلة . وقد وصلت اليوم الى مرحلة النضج . ولكن ما زال هناك ما يدعو الى التحقق من ان هناك عزما متماثلا يحفز جميع الشركاء الى تحقيقها ، ومن ان الشركاء جميعا يدركون معالمها ومداها .

١٣ ـ ولمدة عشرين عاما ، فان التعاون الاقتصادي الدولي يعني خيبة الأمل . اننا لا نستطيع ان نستمر في اخفاء التغيرات غير العادية التي اجتاحت العالم المعاصر . ان تصفية الاستعمار وظهور العالم الثالث ، هما الحدثان البارزان في فترة ما بعد الحرب . ولأن نظام العلاقات الدولية قد بني على أسس جغرافية سياسية بالية دون ان يأخذ في الاعتبار هاتين الحقيقتين الاساسيتين فاننا نجده اليوم وقد تجمد .

١٤ ـ هذا هو لب المشكلة . ان ظهور الغالبية العظمى من امم العالم بتطلعاتها واحتياجاتها الى التنمية ، يدعو بالضرورة الى مراجعة الهياكل القديمة والقواعد البالية لتشغيل نظام قد وضح عجزه في ايجاد الادوات اللازمة للسلم والرخاء والتنمية للجميع .

١٥ ـ ان ادران الفقر المدقع ، تسم بظلها المتزايد خريطة العالم . ان الجوع وسوء التغذية ، هما النصيب اليومي لمئات الملايين من الأطفال والنساء والرجال في حين ان البلايين من الدولارات تبتلع سنويا في نفقات التسليح لخدمة الحرب والموت .

١٦ ـ وهناك قوى خفية ولكنها معروفة جيدا لضحاياها ، تدير ما يسمى بالأسواق الدولية للسلع الاساسية . وهذا مثال طيب لسحر السوق فان تقلب اسعار السلع التي يعتبر تصديرها مصدرا للموارد الحيوية لكثير من البلدان النامية يزج بها رغما عنها الى طريق لا نهاية له وهو طريق المديونية .

١٧ ـ ان نظام النقد الدولي يمثل شكلا من ابشع اشكال الفوضى التي تحولت الى قانون ، وهو يوضح سيادة منطق اللامعقول في هذا المجال .

١٨ ـ ان التعاون الاقتصادي الدولي لم يتجاوب مع هذا الاهتمام . ولا يمكن ان يقوم سلام في حين ان ثلثي البشر يعتبرون على هامش الحياة بفضل النظام الاقتصادي الدولي الحالي . ان هذه الحقيقة الكبرى قد بعثت على زيادة الوعي في الشمال وفي الجنوب على حد سواء ، ولكن يبدو ان القدر يدور حول نفسه . ومن النادر ان تظهر اية علامة مشجعة دون ان تتضمن نكسة تتسم بالعداء للتقدم . ان الحوار بين الشمال والجنوب هو اليوم في مفترق الطرق اكثر منه في اي وقت مضى . والموضوع ليس الا نشوء عالم جديد يحترم حق الجميع في التقدم . وهذه هي نفس الآفاق التي تتصل بالسلام في علاقته الديناميكية الوثيقة بالتنمية .

١٩ ـ ان مجموعة الـ ٧٧ وهي الضمير والذاكرة الجماعية للعالم النامي ، تجدد مرة اخرى ثقتها في فضائل حوار على قدم المساواة ، وهي مستعدة ومتفتحة لتحقيق هذا الغرض ، وهي تعتقد بعمق ان هذا الحوار يجب ان يحل محل النظريات ومحل اصدار الأوامر .

٢٠ ـ وبعد سلسلة طويلة من الاخفاق والاحباط اتسم بها الربع الأخير من هذا القرن ، فاننا نجد ان مبادرة المفاوضات العالمية المقدمة من البلدان النامية تجد قوتها وتماسكها من العبر المستخلصة من تجربة الماضي ، وتجد ما يبرر لها ذلك أيضا لأن تنوع وعزلة مراكز اتخاذ القرارات قد أثرت بدرجات مختلفة على المفاوضات العالمية وأدت إلى افتقارها الى النجاح .

٢١ ـ وباعتماد القرار ١٣٨/٣٤ بتوافق الآراء في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، المتعلق بمفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، فقد أكدت الجمعية العامة ، أولا ، ضرورة اجراء حوار عالمي مفتوح أمام جميع البلدان على أساس المساواة ، ومن ثم في جميع المجالات الكبرى للعلاقات الاقتصادية الدولية مثل المواد الأولية والتجارة والتنمية والطاقة والمسائل النقدية والمالية ، وثانيا ، الحاجة الى معالجة متكاملة ومتزامنة لجميع الموضوعات عن طريق المفاوضات التي ستتناول هذه الموضوعات فيما يتعلق بالعلاقات فيما بينها .

٢٢ ـ وبعد سنتين من موافقة المجتمع الدولي على مبادرة المفاوضات العالمية ، فان هذه المبادرة تحتفظ بصلتها بالموضوع وقوتها وطابعها المعاصر لأنها تحمل رؤية تطوعية لمستقبل نبنيه معا ولأنها أيضا تحمل ردا مترابطا على التعقد المتزايد في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأخيرا لأن هذه المفاوضات تستند الى المصالح المشتركة والتضامن والتكافل .

٢٣ ـ وهذا هو المكان المناسب بالنسبة الى مجموعة الـ ٧٧ لكي تعرب عن تمسكها القوي باجراء المفاوضات العالمية في اطار وافق عليه الجميع ، وهو اطار القرار ١٣٨/٣٤ . وفي ضوء ذلك ، وللحفاظ على السمات الأساسية للمفاوضات العالمية ، هناك أربعة اعتبارات أساسية يجب مراعاتها .

٢٤ ـ أولا ، ضرورة أساسية لاجراء حوار عالمي مفتوح لجميع البلدان على أساس المساواة ، يضع القاعدة الديمقراطية من ناحية كمبدأ أساسي في معالجة الموضوعات واتخاذ القرارات ، ومن ناحية أخرى كأساس لاطار مؤسسي للعلاقات الاقتصادية الدولية .

٢٥ ـ ثانيا ، تظل الجمعية العامة في الوقت نفسه هي أول سلطة والمحفل الرئيسي المركزي الذي من حقه اتخاذ وصنع القرارات وتوجيه الارشادات والحسم والتنسيق لجميع مراحل المفاوضات . ان دور الجمعية العامة هذا ، لا يمكن أن يتم بتفتيت هذه المفاوضات أو نظام صنع القرار .

Digitized by UNOG Library

٢٦ ـ ثالثا ، ان المفاوضات يجب أن تكون جزءا من المنظور الديناميكي لاقرار نظام اقتصادي دولي جديد . ومما يتعارض مع طبيعة المفاوضات وجوهرها أن يستبعد من دائرة اختصاصها المسائل الجوهرية لاعادة هيكلة الاقتصاد العالمي واعادة تشكيل الاطار المؤسسي للعلاقات الاقتصادية الدولية .

٢٧ ـ رابعا ، ان التكامل والوحدة في العناصر المكونة للقرار ١٣٨/٣٤ ، يتطلبان منا أن نعالج المجالات الخمسة الأساسية التي حددها هذا القرار بقدر متساو من الرعاية وفي علاقاتها المترابطة الظاهرة . وفي رأينا أن مثل هذه المعالجة للأمور من مزاياها أنها تأخذ في اعتبارها وتعبر عن تآلف مصالح الجميع وتدعم بذلك قاعدة الموافقة على البدء في المفاوضات العالمية .

٢٨ ـ تلك هي الملامح الرئيسية والجوهر العميق للمفاوضات العالمية وسبب وجودها . ان شمولية هذا الاجراء وعالمية المشاركة وشمولية اتخاذ وصنع القرار والمعالجة المتكاملة والمتزامنة للمشاكل ، كل ذلك يعبر عن هذا التطلع المشترك والهام في أن نجعل من الجمعية هذه عاملا فعالا من أجل تحقيق السلم عن طريق تعزيز تعاون اقتصادي حقيقي .

٢٩ ـ والمهم اليوم ، هو أننا اذ ندرك الأزمة على المستوى العالمي فانه من الطبيعي أن تتتابع الاجراءات الجماعية والمثمرة لمعالجتها . والأمر بالنسبة الينا جميعا ، هو أن نبحث عن أكثر الصيغ فعالية وأكثرها من الوجهة العملية للقيام دون تأخير بهذه العملية وان نتجنب بذلك الاصطدام والدخول في مناقشات أخرى زائفة . ان الحوار لن يكون له مغزى الا اذا لم يكن هدفا في حد ذاته وأصبح يقوم على ادراك جريء وارادة مخلصة للقيام بالمفاوضات . ان فرص التعاون ، وهي آخر الأمر فرص السلام نفسه ، يجب الحصول عليها لقاء هذا الثمن .

٣٠ ـ **السيد ويزنر** (بولندا)(**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : نيابة عن وفود بلغاريا وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية وهنغاريا ومنغوليا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا ، يشرفني أن أدلي بالبيان التالي .

٣١ ـ ان الدول الاشتراكية كانت تتفهم دائما وتتعاطف مع طموحات البلدان النامية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية من أجل التغلب على تخلفها الاقتصادي وان تمارس حقوقها السيادية على مواردها الطبيعية وامكاناتها الاقتصادية ومن أجل أن تقضي على الفقر والجوع والمرض من حياة شعوبها . كذلك فاننا نشاركها الايمان بأنه من أجل تحقيق هذه الأهداف ، فانه من الحتمي بالنسبة الى هذه البلدان ان تتابع بشكل منهجي عملية القضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد في الميدان الاقتصادي .

٣٢ ـ وبالتالي فانه من الطبيعي أن البلدان الاشتراكية قد شاركت بفعالية في عملية صياغة مناهج سياسية جديدة في اطار الأمم المتحدة من أجل حل مشاكل العلاقات الاقتصادية بين الدول باقامتها على أساس مبادىء المساواة والديمقراطية . ولقد أيدنا الاتجاه الأساسي لبعض الوثائق الأساسية مثل ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية [القرار ٣٢٨١ (د ـ ٢٩)] والاعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد [القرار ٣٢٠١ (د ١ ـ ٦)] ، وننظر اليها باعتبارها علامات على الطريق في الجهود الرامية الى انشاء نظام اقتصادي ديمقراطي جديد وعادل . ان مثل هذا النظام الجديد لا غنى عنه من وجهة نظر البلدان النامية ، واقامته تتفق ايضا مع مصلحة البلدان الاشتراكية ومصلحة العلاقات الاقتصادية السلمية فيما بين الدول جميعا في هذا العالم .

٣٣ ـ وهكذا وانطلاقا من الافتراض القائل بأن هدف المفاوضات العالمية هو تعزيز امكانات اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية ، فان البلدان الاشتراكية التي أدلي بهذا البيان نيابة عنها قد أيدت من ناحية المبدأ فكرة بدء هذه المفاوضات والخطوط العريضة لجدول أعمالها . كذلك فقد كنا ولا نزال على استعداد للاشتراك في توافق الآراء بشأن الاجراءات الخاصة بهذه المفاوضات .

٣٤ ـ ان الموقف السائد في الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه المفاوضات العالمية يرجع ، ونود أن نؤكد ذلك مرة أخرى ، الى عدم استعداد بعض الدوائر الامبريالية للتخلي عن مراكزها ورغبتها في الاستمرار في الابقاء على البلدان النامية في حالة تبعية . واذا ما استمر مثل هذا الموقف فلن يكون هناك من سبب معقول يدعو الى التفاؤل فيما يتعلق بتحقيق المفاوضات العالمية .

٣٥ ـ ومع ذلك ، فان وفود البلدان الاشتراكية تعرب عن أملها في أن تسهم الدورة السادسة والثلاثين اسهاما كبيرا في تنفيذ المقررات السابقة للجمعية العامة فيما يتعلق باعادة الهيكلة الديمقراطية للعلاقات الاقتصادية الدولية بما يضمن احراز تقدم في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي المنصف . ونحن على ثقة من أن الدورة السادسة والثلاثين سوف تخلق بذلك ظروفا أفضل من أجل الاسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . ونكرر أيضا موقفنا الثابت والقائل بأن حسما عمليا لمشكلة التنمية العالمية ، بما في ذلك التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، لا يمكن فصله عن حسم المشكلات الأكثر الحاحا التي تواجه البشرية اليوم وأقصد بها تجنب التهديد بحرب نووية . ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بضمان اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح الحقيقي .

٣٦ ـ وسوف نواصل التعاون مع جميع البلدان التي تبدي اهتماما حقيقيا بحسم هذه المسائل المعقدة ، وذلك بما يفيد جميع الأمم .

٣٧ ـ **السيد اندرسون** (استراليا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : تنظر حكومة بلدي الى البند ٣٧ الخاص ببدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية باعتباره موضوعا بالغ الأهمية من بين الموضوعات التي يتعين معالجتها في هذه الدورة للجمعية العامة . ان قول ذلك لا يعني التقليل من أهمية القضايا الأخرى . ورغم ذلك ، فان حكومة استراليا على قناعة بأنه فيما يتعلق بالقضايا الهامة بالنسبة للمستقبل ، فان الجيل الحالي من القادة سوف يحكم عليه في النهاية والى حد كبير في ضوء نجاحه أو فشله في التوفيق بين مصالح الأغنياء والفقراء من الدول .

٣٨ ـ ولقد جاءت هذه الجلسة العامة في أوانها ، فنحن نلتقي بعد فترة قصيرة من انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالتعاون والتنمية في كانكون في ٢٢ و٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ، والذي التقى فيها زعماء اثنتين وعشرين حكومة من البلدان المتقدمة والنامية والتزموا فيها بالتعاون من أجل التنمية .

٣٩ ـ ولم تكن استراليا من بين الدول التي شاركت في مؤتمر كانكون ، ولكننا رحبنا بالنتائج . وننظر الى هذا المؤتمر باعتباره خطوة للابتعاد عن التقسيم بين الشمال والجنوب ، وننظر اليه على أنه يمهد الطريق أمام تفاهم أفضل فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، كما ننظر اليه على أنه يحافظ على قوة الدفع الدولية من

Digitized by UNOG Library

أجل اجراءات دولية ترمي الى حل المشكلة الملحة التي تواجه البلدان النامية .

٤٠ ـ انني لا أغالي ، فلقد كانت هناك بعض المجالات الهامة التي ظهر فيها خلاف في المناهج في كانكون . ان هذه الخلافات لم تحسم ولم يكن ذلك متوقعا ، فلم ينظر الى مؤتمر كانكون مطلقا على انه مؤتمر تفاوض . ومع ذلك ، فانه من الصحيح القول بأن زعماء العالم متفقون الآن الى درجة كبيرة بشأن الحاجة الى محاولة مستمرة لحسم مشكلات التخلف والفقر المزمن التي أساءت لفترة طويلة الى العلاقات بين الشمال والجنوب .

٤١ ـ وأود أيضا أن أسترعي نظر الجمعية العامة الى الدعوة الاجماعية لاحراز تقدم في الحوار بين الشمال والجنوب والتي ظهرت في اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث وهو الاجتماع الذي عقد في ملبورن في الفترة من ٣٠ ايلول/سبتمبر و٧ تشرين الأول/اكتوبر . ان هذا الاجتماع كان علامة على الطريق في العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، ونحن نؤمن بأن التصميم والارادة اللتين ظهرتا في ملبورن قد ساعدتا على اعطاء مؤتمر كانكون روح التعاون ذاتها .

٤٢ ـ ان رؤساء دول وحكومات الكومنولث الواحد والأربعين الذين اجتمعوا في ملبورن ، قد أصدروا بيانا بالغ الأهمية فيما يتعلق بالنوايا السياسية في شكل اعلان ملبورن [انظر A/36/587 ، المرفق] . وفي هذا الاعلان دعا زعماء الكومنولث الى اعادة تنشيط الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وأعلنوا أن هذا الحوار لا بد وأن يتسم برغبة حقيقية في قبول تغيير حقيقي وهام يتفق والحاح المشكلة التي تواجه العالم .

٤٣ ـ ولقد دعا زعماء الكومنولث الى أساليب جديدة للتفكير والابتعاد عن العادات التي عرقلت التقدم في الماضي . ولقد أكدوا الحاجة الى الارادة السياسية المطلوبة واسترعوا النظر الى أن ذلك يتطلب التزاما واشتراكا ، واعترفوا بأن الاشتراك الكامل على الصعيد السياسي أمر يعني ترجمة الارادة السياسية الى عمل سياسي .

٤٤ ـ ان اعلان ملبورن وثيقة تؤمن استراليا بأنها سوف تحتل مكانا هاما في الجهود الرامية الى خلق نظام دولي أكثر عدلا وأكثر فعالية . انه لا يعالج قضايا معينة ، وبهذا المعنى يجب أن يقرأ الى جانب الفقرات الاقتصادية في البيان الختامي لرؤساء حكومات الكومنولث [المرجع نفسه] ، ففي هذا البيان أكد رؤساء الحكومات من جديد وبقوة معارضتهم لسياسة الحماية بجميع أشكالها ، وأعلنوا تأييدهم لانشاء جهاز للطاقة تابع للبنك الدولي وللاقتراحات الرامية الى تحسين الأمن الغذائي بما في ذلك زيادة المساعدات الغذائية وزيادة المساعدات في ميدان التنمية الزراعية . ان هذه القائمة ليست جامعة مانعة ، فزعماء الكومنولث قد تحدثوا وبحثوا جميع القضايا في الحوار بين الشمال والجنوب ، وأرجو من الجمعية أن تبحث هذه الوثيقة بحثا دقيقا .

٤٥ ـ وفيما يتعلق بالمسألة المحددة الخاصة بالمفاوضات العالمية فان جميع زعماء الكومنولث قد قرروا أن يبذلوا كل جهد ممكن للقضاء على العقبات التي تقف أمام بدء مبكر للجولة العالمية وأعربوا عن الأمل في اعادة تأكيد قاطع في كانكون للالتزام بالمفاوضات العالمية . ان الوضوح في هذه الرسالة أمر جلي ، ولقد كانت رسالة حملها زعماء الكومنولث السبعة الذين ذهبوا الى كانكون بعد ذلك .

٤٦ ـ لقد درسنا بعناية بالغة اللغة الخاصة بالمفاوضات الشاملة والتي نجدها في الموجز الذي أصدره الرئيس المشارك في نهاية مؤتمر كانكون [A/36/631 و corr. 1] . ومرة أخرى يكون من الخطأ أن نغالي . ان الصياغة التي برزت عن مؤتمر كانكون تترك خلافات كثيرة دون حسم ، ومع ذلك ، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن وجهة نظر المجتمع الدولي ككل قد انعكست فيها . ان المجتمع الدولي يتطلع الى المشاركين في كانكون والى غيرهم من المعنيين لكي يبذلوا قصارى جهدهم لبناء توافق الآراء المطلوب ضمانا لبدء المفاوضات الشاملة بأسرع ما يمكن وفي اطار مقبول .

٤٧ ـ وقد لا يكون ذلك بالأمر اليسير ، فهناك حاجة الى ضمان أكبر قدر من المشاركة بما في ذلك ـ وبالضرورة ـ الاشتراك الكامل للولايات المتحدة الأمريكية ، وفي هذا الصدد فاننا نرحب باستعداد الرئيس ريغان في كانكون لتحديد نهج حكومته ، وتلمس أساس للاتفاق . ان البلدان النامية أبدت أيضا مرونة ، ونحن في حاجة الى أن نبني على ما ظهر من استعداد من الطرفين . ومع ذلك ، هناك صعاب حقيقية ومشاغل لا بد من التغلب عليها اذا كان لنا أن نتوصل الى توافق في الآراء . ونحن نؤمن بأنه اذا ما توفرت الارادة من جانب جميع الأطراف ، فان العقبات الباقية أمام بدء المفاوضات الشاملة يمكن التغلب عليها . وفي هذه المرحلة ، يجب أن نركز اهتمامنا على مجالات الاتفاق أكثر من تركيزنا على مجالات الخلاف .

٤٨ ـ ان القضية المباشرة بطبيعة الحال هي أفضل طريق لوضع القواعد الأساسية التي تسمح ببدء الجولة الشاملة . ومن وجهة نظر استراليا ، فان القضايا التي يجب معالجتها في الجولة الشاملة متشابكة ، وتؤثر على مصالح جميع أعضاء المجتمع الدولي . وهكذا يبدو أنه ليس هناك من بديل واقعي سوى تناول تلك المسائل ومعالجتها هنا في الأمم المتحدة وهي منظمة بها مشاركة عالمية . ولا نرى حاجة الى انشاء مؤسسة جديدة لذلك الغرض . اننا نؤمن بأن الجمعية العامة ذاتها يمكن أن تضطلع بتلك المهمة ، وربما يمكن أن تجتمع في شكل لجنة جامعة . ومع ذلك فلا بد لنا حينئذ أن نضمن أن القضايا يجرى التفاوض بشأنها على وجه السرعة ، وتفصيلا كلما كان ذلك ممكنا ، في الهيئات المتخصصة التي لديها الصلاحية والخبرة لأداء تلك المهام بفعالية . وبعد ذلك سوف يتعين علينا في الأمم المتحدة أن نقيم النتائج التي تحققت .

٤٩ ـ ان حقوق واختصاصات الهيئات المتخصصة لا بد أن تحترم . ولكن لا بد لنا أيضا أن نعترف بأن ميثاق الأمم المتحدة قد أعطى للجمعية العامة دورا ، ويبدو لنا أن شكلا من أشكال البحث النهائي لنتيجة المفاوضات العالمية سوف يكون مطلوبا وستكون اتفاقات العلاقات مع الوكالات ملائمة .

٥٠ ـ اما فيما يتعلق بجدول الأعمال ، فانه يجب أن يعكس الأولويات والقضايا الكبرى التي تهم الحكومات والأمم في كل مراحل التنمية . ان الاقتراحات السابقة الخاصة بجدول الأعمال يجب أن تبحث بعناية . وربما في ظل الموقف الدولي الراهن لن نجد نفس الصعوبة التي واجهناها في ١٩٨٠ في الاتفاق على وسيلة لادراج الطاقة والتمويل في جدول الأعمال . وبصفة خاصة ، فان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، المعقود في نيروبي في الفترة من ١٠ الى ٢١ آب/اغسطس ١٩٨١ ، ربما يكون قد وضع الأساس لمناقشات أوسع نطاقا بشأن الطاقة في اطار الأمم المتحدة . وفيما يتعلق بالقضايا النقدية ، فانه لم يتم احراز تقدم كبير في الماضي القريب فحسب بل إن هناك الآن حساسية أكبر بالنسبة للقيود التي ينطوي عليها الموضوع .

Digitized by UNOG Library

٥١ ـ ما هي الخطوات المباشرة التي يمكن أن تسمح باستئناف العملية التحضيرية ؟ نحن نرى أن تقدما في الدورة الحالية للجمعية العامة قد يتعزز من خلال انشاء فريق اتصال مفتوح العضوية يسمح لجميع الدول المعنية بالاشتراك في أعماله . ونحن نرى أن مثل ذلك الفريق يمكنه أن يجتمع في نفس الوقت الذي تجتمع فيه اللجنة الثانية ، وربما تكون هناك حاجة في الوقت المناسب أن نبحث في نفس الوقت انشاء جهاز غير رسمي « لمجموعة أصدقاء » الرئيس ، ولقد وجد وفد بلادي ذلك مفيدا جدا في الماضي ، وهذا الفريق يمكن أن يركز على وضع الحلول للمشكلات الأكثر أهمية أو الأكثر صعوبة ويساعد في حلها .

٥٢ ـ وعلى أية حال ، فانه من الواضح أن المرونة سوف تكون مطلوبة من جانب كل الأطراف اذا كان للمفاوضات المستأنفة أن تحرز أية نتائج . ان نداء استراليا في هذا المجال هو أن نحاول هنا في نيويورك أن نبقي على الروح التي سادت اجتماع الكومنولث في ملبورن ومؤتمر كانكون ، والتي سمحت في كانكون وملبورن بمناقشة حرة سلسة وتبادل حر للآراء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وفي أي من تلك الاجتماعات لم يجتمع المشاركون على أساس خطوط مواجهة ، والنتيجة في كل حالة كانت توافق آراء ملحوظ .

٥٣ ـ ان الذي نتحدث عنه هو المزايا التي يمكن أن تعود على جميع الأطراف من الحفاظ على أسلوب الحوار الأخير . ولا نريد أن نرى عودة الى أسلوب التفاوض الذي ساد في ١٩٨٠ حيث كانت كل المجموعات تواجه بعضها البعض على نحو عقيم وجامد . اننا نريد بدلا من ذلك أن نبني على أساس دروس ملبورن وكانكون ، أي تجنب عدم المرونة والمناهج والمواقف القائمة على الاستقطاب ، والبحث عن أرضيات مشتركة وخطوط عمل تسمح بتقدم ثابت في اتجاه أهدافنا المتفق عليها .

٥٤ ـ **السيد ثونبورغ** (السويد) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : عشية هذه الدورة السادسة والثلاثين تلقينا تقرير سلفكم[1] الذي واصل منذ العام الماضي جهوده لتحقيق توافق آراء لبدء الأخذ بنهج متزامن وشامل ومتكامل للتعاون الاقتصادي والتنمية في صورة مفاوضات شاملة على أساس قرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ المعتمد بتوافق الآراء في ١٩٧٩ .

٥٥ ـ ان مستقبل التعاون من أجل التنمية ، واعادة إنعاش الاقتصاد العالمي ، هما قضيتان مترابطتان . اننا نعاني جميعا من ركود الاقتصاد العالمي الحالي ، ويجب أن نقف جميعا لنجني ثمرات اعادة إنعاش الاقتصاد ، أي من وراء اعطاء جرعة منشطة للاقتصاد العالمي . ان زيادة الجهود والمزيد من التدابير لتعزيز التنمية في البلدان النامية سوف يخلقان زيادة في الطلب في الدول المصنعة ، ويحدان من البطالة فيها . وبالمثل ، فان زيادة النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة النمو سوف يسفر عن تزايد الطلب على منتجات الدول النامية ، ويضاعف من قوتها الشرائية .

٥٦ ـ وبصورة عامة ، فان التكافل المعترف به بصورة عامة كاحدى السمات البارزة لعالم اليوم يعكس تشابك الروابط بين جميع الدول . وهذا بدوره ينعكس في التعقد المتزايد للاقتصاد العالمي . ان الأمر هو مسألة العلاقات المتبادلة على جميع مستويات التنمية ، فيما بين وداخل المناطق الاقتصادية والجغرافية ، وأيضا فيما بين مختلف القضايا والسياسات .

٥٧ ـ وفي نفس الوقت علينا أن نعترف بأن التكافل قد أصبح في بعض الأحيان غير متناسق . ان مقدرة البلدان على المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية والاستفادة منها تتفاوت . ان الدول الأقل نموا تتاح لها بوجه عام فرص أقل في تلك المجالات . ان هذا التباين يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير السياسية لتلبية مختلف الاحتياجات ، ولزيادة المساواة في الفرص ، وتحسين المشاركة في التفاعلات الاقتصادية الدولية .

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مافروماتيس (قبرص) .

٥٨ ـ ان المصالح المشتركة والاستفادة المتبادلة التي كانت أساسا لقرار الجمعية العامة ببدء عملية التحضير للمفاوضات الشاملة لا تقل صلاحيتها اليوم عما كانت عليه منذ بدء هذه العملية منذ عامين . ان المجالات التي حددت في تلك المرحلة ما زالت تعتبر هي الأهم .

٥٩ ـ أولا ، ان الملايين من البشر يموتون بسبب الجوع وسوء التغذية في عالم اليوم ، كما أن متوسط استهلاك الفرد من البروتين في البلدان الأفقر يميل الى الانخفاض . وعلينا أن نحقق زيادة سريعة وكبيرة ودائمة في انتاج الأغذية . ان انتاج الأغذية في البلدان النامية يجب أن يكون أساس هذه الزيادة . وفي العديد من الحالات ، فان السياسة السكانية في هذه البلدان سوف تكون ذات صلة ، ولكن المجتمع الدولي ملتزم بصفة انسانية وأدبية بتوفير الموارد ، على المدى الطويل ، اللازمة لتحقيق نمو هذه البلدان ، كما أن عليه التزاما بتقديم المعونة الطارئة بقدر أكبر .

٦٠ ـ ثانيا ، ان التنمية على المدى الطويل للبلدان النامية سوف تتطلب مزيدا من موارد الطاقة ، وبالتالي يجب أن نضع سياسة قابلة للاستمرار في مجال الطاقة حيث أن العالم ، على ما يبدو ، قد تجاوز ذروة عصر الطاقة . ويجب أن نعمل معا لايجاد موارد جديدة للطاقة ، وأن نوزع ونستخدم الطاقة الموجودة حاليا بصورة أفضل .

٦١ ـ ثالثا ، لكي يستفيد الجميع ، يجب أن نستخدم المزايا التي تكمن في التقسيم الفعال للعمل فيما بين الدول ، وهذا يتطلب حرية التجارة . كما يجب أن نقاوم سياسة الحماية ، وأن ندعم القواعد التي تحمي التجارة الحرة وتزيد توزيع العمل على الصعيد الدولي . ان هذا يعني أننا سوف نصبح أكثر تكافلا ، ولكننا سنتمكن من الاسهام بقدر أكبر في تحقيق التنمية ورفاهية الجميع .

٦٢ ـ رابعا ، علينا أن نتأكد من أن النظام المالي الدولي يعطي دفعة جديدة للاقتصاد العالمي وللتنمية . ان الموارد المتوافرة ضخمة ، وهذا ينطبق أيضا على الاحتياجات في مجال الاستثمار . ان علينا أن نطور وسائل وآليات جديدة لتوجيه الموارد الى القنوات التي تحتاج اليها . ان البلدان الأفقر التي لا تجتذب الا قدرا محدودا من الاستثمارات والتي حجم التجارة الخارجية فيها محدود ، يجب تقديم المعونة اليها لضمان بقائها وتنميتها .

٦٣ ـ ان احدى النتائج التي نستخلصها من هذا التكافل المتزايد بين البلدان هو اننا يجب أن نزيد من التشاور والتعاون أكثر مما فعلنا في الماضي ، وأن نستخدم استخداما كاملا الهيئات التي انشأناها لهذا الغرض أي : الأمم المتحدة ومؤسساتها الانمائية ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والوكالات المتخصصة الأخرى . انها هيئات قد طورناها بأنفسنا ويجب أن نستخدمها أفضل استخدام .

Digitized by UNOG Library

٦٤ ـ لقد استمعنا الى تقارير عن اجتماع رؤساء الدول والحكومات الذي انعقد مؤخرا في كانكون . ان حكومة بلادي قد شاركت في هذا الاجتماع ، ونعتبر أن تبادل الرأي الذي دار فيه ، في ظل كرم ضيافة حكومة المكسيك وتحت اشراف وتوجيه رئيس المكسيك ورئيس وزراء كندا ، كان مفيدا . ونادرا ما اتيحت الفرصة لزعماء العالم كي يركزوا اهتمامهم في ظروف كهذه على قضايا ذات أهمية حيوية بالنسبة الى مستقبلنا : التنمية المستمرة للبلدان النامية وانعاش الاقتصاد العالمي .

٦٥ ـ وبينما أصبح واضحا منذ البداية أن هذا الاجتماع لم يكن الغرض منه اتخاذ قرارات فنية تفصيلية ، فان الأمل يحدونا في أنه سوف يضفي الحيوية على عملية التحضير للمفاوضات الشاملة . ونحن نرى أن المداولات في كانكون قد أكدت ما سبق أن اعترفنا به من قبل ، وهو أننا في حاجة الى اشراك مختلف الهيئات الدولية في المفاوضات . ان المقترحات الرامية الى اجراء جولة شاملة من المفاوضات تهدف على وجه التحديد الى مثل هذا النوع من المفاوضات التي تبدأ بمرحلة استعراض وتوجيه وتنتهي بمرحلة تجميع وتقييم للنتائج . ان الرغبة في تحديد مرحلتي بدء العمل والانتهاء منه والاهتمام من خلالها بقضايا أخرى مختلفة والعلاقات فيما بينها هي رغبة طبيعية ، يمكن الأخذ بها اذا وجد أنه من المرغوب فيه الأخذ بنهج شامل ومتكامل في اجراء هذه المفاوضات .

٦٦ ـ وفي نفس الوقت ، فقد يكون من الممكن اجراء مفاوضات متزامنة ومتكاملة وشاملة في مختلف محافل منظمة الأمم المتحدة ، يليها وضع ترتيب ملائم للاستعراض ، ولكن قد نكون مغالين في بذل الجهد اذا ما قمنا قبل بدء المفاوضات الجوهرية بتحديد ما يجب أن نفعله بالنتائج التي نثق في اننا سوف نتوصل اليها من خلال عملية التفاوض نفسها . اذ يجب ألا نجعل من الأحسن عدوا للحسن . ولكننا يجب ان نتحقق من أن عملنا لن يكون أيسر اذا ما تم تأجيله . ومنذ البداية ، فان حكومتي قد أيدت المقترحات الرامية الى عقد المفاوضات الشاملة ، وما زلنا نؤيد مثل هذه المفاوضات ، ونفضل معالجة الجوهر بدلا من الاجراءات . ويحدونا الأمل في أننا سوف نحول اهتمامنا الى الموضوعات الجوهرية ، ونسعى الى ايجاد حلول لها بوحي من روح المصلحة المشتركة والاستفادة المتبادلة .

٦٧ ـ **السيد كليستيل** (النمسا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : منذ أكثر من سنتين كانت وسائل بدء المفاوضات الشاملة محل مشاورات ومناقشات مكثفة وصعبة . ورغم أن هذه الجهود قد اسهمت في فهم أفضل للقضايا ، الا أننا لم نتوصل الى اتفاق نهائي فيما يتعلق بهذه القضايا .

٦٨ ـ ان وفدي قد اتيحت له الفرصة بما فيه الكفاية لكي يكرر التزام النمسا بالمفاوضات الشاملة ، التي في رأينا يمكن أن تتيح فرصة لتحسن ملموس في النظام الاقتصادي الدولي ، وتؤدي الى مزيد من التنمية في البلدان النامية . أن تأييدنا لهذه المبادرة مبني على قناعتنا بأن زيادة التكافل بين البلدان في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية والروابط القائمة بين مختلف القضايا المقترحة للتفاوض يتطلب اطارا أكثر تكاملا واتساعا للحوار المبني على الرغبة في العمل .

٦٩ ـ وفي نفس الوقت ، فاننا نقدر أن المشاكل المرتبطة بالمفاوضات الشاملة متشعبة ومعقدة للغاية ، ولا يمكن معالجتها بنجاح الا اذا أعطيت العناية اللازمة لمصالح جميع البلدان ، لأن عملية مفاوضات شاملة مقبولة بشكل متبادل هي وحدها التي يمكن ان تتيح فرصة تحقيق نتائج ملموسة وجوهرية .

٧٠ ـ اننا نشعر بالارتياح لأنه بعد سنتين متتاليتين من الجهود لبدء المفاوضات الشاملة ، يبدو الآن أننا قد وصلنا الى نقطة يتيح فيها نهج جديد مرن فرصة لتقارب وجهات النظر . ان الاجتماع الأخير لاثنين وعشرين من زعماء البلدان المتقدمة النمو والنامية في كانكون في ظل أزمة اقتصادية حادة وتزايد عدم الاستقرار السياسي والتوتر في العديد من مناطق العالم ، أمر يشهد بالأهمية التي نعطيها للبحث عن حلول سليمة لمشكلة التعاون الاقتصادي والتنمية . ان المشاكل الخطيرة التي تعاني منها البلدان النامية كالجوع وسوء التغذية والفقر المدقع ومشاكل ميزان المدفوعات والديون والتي يزيد من حدتها مشاكل الانكماش وتفشي البطالة وارتفاع معدلات التضخم في البلدان الصناعية ، أمر لا يمكن أن ننظر اليه بمعزل عن العوامل الأخرى .

٧١ ـ لقد اعترف مؤتمر كانكون بالتكافل باعتباره حقيقة ، الأمر الذي أظهر الحاجة الملحة الى التشاور على الصعيد الدولي واتخاذ عمل نشترك فيه جميعا . كما أكد مؤتمر كانكون ضرورة تأييد الأمم المتحدة في مساعيها لبدء المفاوضات العالمية الشاملة على أسس يتفق عليها ، وفي ظروف تتيح أفضل امكانيات للتقدم الحقيقي . والنمسا ، باعتبارها احدى الدول التي اتخذت مبادرة عقد مؤتمر كانكون تؤيد هذا الاتفاق الذي حظي بترحيب العالم ، والذي يعتبر مصدرا للتفاؤل والالهام والاحساس بالمسؤولية أيضا . وهي مسؤولية تلزمنا في الأمم المتحدة بتحويل الإرادة السياسية للشروع في حوار بناء الى أعمال ايجابية ملموسة ، وانني أدرك أن هذه المهمة صعبة للغاية ، ولكنها قد تكون فرصة فريدة متاحة لهذه المنظمة لاثبات قدرتها على العمل كمحفل دولي للتعاون الشامل فيما بين دول الشمال والجنوب .

٧٢ ـ ويحدونا الأمل في أنه خلال المشاورات التي ستلي هذه المناقشات سوف نتفق على النطاق والأولويات وطرق العمل المتعلقة بالمفاوضات العالمية . ويجب ألا نضيع وقتنا في البحث غير المجدي عن الخطوط الإرشادية المفضلة والمحددة لكل مرحلة من المفاوضات . ان ما هو ضروري في هذه المرحلة هو التوصل الى توافق في الآراء بشأن العناصر الأساسية لعملية طموحة ولكنها واقعية للمفاوضات .

٧٣ ـ ولسنا في حاجة الى اطار مؤسسي جديد لبدء المفاوضات العالمية في العام المقبل . ان الاطار المؤسسي الحالي للأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع المنظمات المتخصصة والمنظمات الأخرى ذات الصلة يوفر الأساس الضروري لوضع سياسة شاملة للتنمية والتعاون الاقتصادي .

٧٤ ـ وختاما ، أود أن أشير الى رسالة وجهها المستشار برونو كرايسكي الى المشتركين في اجتماع الشمال والجنوب عبر فيها عن اقتناعه بأننا قد نكون قد وصلنا الى مرحلة هامة في تاريخ العلاقات بين دول الشمال والجنوب . وأضاف :

« فلننتهز هذه الفرصة الفريدة ، ولنف بتطلعات الشعوب في الشمال والجنوب ، ولنبدأ صفحة جديدة في علاقاتنا . ان الأخذ بنهج جريء ومجدد لمعالجة مشاكلنا المشتركة هو الذي سيسمح لنا بالتغلب على الأزمة العالمية الحالية » .

٧٥ ـ **السيد الغارد** (النرويج) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : قد تكون هذه الدورة حاسمة بالنسبة الى مصير

Digitized by UNOG Library

المفاوضات العالمية . وموقف النرويج بالنسبة الى هذه المفاوضات لا يزال كما كان عليه . وبهذه المناسبة ، سوف أؤكد مرة أخرى بعض المواقف المبدئية .

٧٦ ـ تتمثل نقطة انطلاقنا المشتركة في القرار ١٣٨/٣٤ ، وهو القرار الذي يتيح أساسا للمفاوضات ، والذي ينبغي ألا نحيد عنه . وينطوي ذلك فيما ينطوي على أنه ينبغي أن تجرى المفاوضات في اطار منظومة الأمم المتحدة ، وأن يكون متاحا للمشاركة العالمية . وهناك أيضا شرط مسبق لا يقل أهمية يتمثل في وجوب شمول المفاوضات على مناطق البحث الرئيسية الخمس التي يتضمنها القرار ، وينبغي بذل جميع الجهود لضمان معالجة واضحة ومتكاملة للمسائل التي هي قيد المفاوضات .

٧٧ ـ لقد عالجنا خلال فترة مديدة ـ في الواقع خلال عامين كاملين ـ الاستعدادات الخاصة بهذه المفاوضات . وعلى الرغم من أننا لم نتفق بعد على جميع النقاط المتصلة بجدول الأعمال والاجراءات الا أننا أوجدنا مؤخرا أساسا مشتركا ذا أهمية وذلك من خلال المشاورات التي رأسها الرئيس السابق للجمعية العامة السيد فون فيخمار . وعلى أساس الدفعة التي وفرها مؤتمر كانكون كما هو وارد في الموجز الذي قدمه الرئيسان المشاركان ، وبفضل المزيد من المرونة التي أبدتها الاطراف المعنية فانه قد أصبح الآن من الممكن في رأينا حل ما تبقى من مشكلات . وفي هذا السياق يبدو أنه من المهم بذل مزيد من الجهود بغية التوصل الى اتفاق يقوم على أساس المواقف المشتركة التي سبق أن تقررت بالاتفاق بما يكفل لنا عدم البدء من نقطة الصفر .

٧٨ ـ وقد جرى الاعداد للمفاوضات العالمية لفترة طالت عما كان منتظرا . وبقدر ما يطول هذا الاعداد بقدر ما تتأثر المفاوضات بين الشمال والجنوب تأثرا عكسيا في المحافل الاخرى . وهذا أمر مؤسف ، وان كان مفهوما في ضوء الطابع الشمولي للجولة العالمية المرتقبة . ويشكل ذلك سببا اضافيا لضرورة حل المشكلات المتبقية على نحو عاجل . ونحن نرى ان الهدف ينبغي أن يتمثل في نهو الاستعدادات خلال هذه الدورة كي يتاح للمفاوضات ذاتها أن تبدأ في مستهل ١٩٨٢ .

٧٩ ـ واسمحوا لي أن أضيف أن المعالجة الواسعة المتكاملة للمفاوضات العالمية على النحو الذي يقضي به القرار ١٣٨/٣٤ ينبغي ألا تعتبر عائقا لاختيار عدد معين من المسائل ذات الطابع العاجل لمعالجتها أولا . ويبدو أن مثل هذه المعالجة التي نودي بها في مناسبات متعددة خلال العملية التحضيرية قد حظيت بتأييد عظيم خلال مؤتمر كانكون . ولحكومة بلادي موقف ايجابي تجاه موضوع انتهاج هذا الاسلوب خلال المفاوضات التحضيرية التي ستجرى فيما بعد .

٨٠ ـ لقد ذكر مرارا في منابر مختلفة خلال السنوات الاخيرة الماضية أن الحوار بين الشمال والجنوب قد بلغ طريقا مسدودا ، إن الافتقار الى نتائج ملموسة يؤثر أيضا الى حد ما على الثقة الموضوعة في الامم المتحدة بوصفها محفلا لمفاوضات جوهرية في المجال الاقتصادي .

٨١ ـ وتشكل المفاوضات العالمية فرصة لعكس هذا الاتجاه الذي يتصف بالاحباط والانهزامية . وبالامكان ـ من خلال تناول المسائل المركزية التي تنطوي عليها المفاوضات بين الشمال والجنوب بصورة عريضة ومنسقة ، ومع الاستفادة من جميع المحافل المتخصصة ذات الصلة بالموضوع ـ تحقيق خطوة كبيرة الى الامام طالما وجدت الارادة السياسية . وباختصار ، فانه يتوخى من هذه الجولة العالمية أن تكون أفضل فرصة لتنظيم تكافلنا النامي على نحو أفضل .

٨٢ ـ تلك هي بعض الأسباب التي حدت بحكومتي أن تؤيد بقوة بدء المفاوضات العالمية في موعد مبكر من ١٩٨٢ . ويحدونا الأمل في أن روح مؤتمر كانكون ستتيح مثل هذا الامر .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠

الملاحظات

(١) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الجلسات العامة ، الفقرات من ٣ الى ٢٩ .

Digitized by UNOG Library